# إتحاد المصارف العربية

## إعلان المؤتمر المصرفي العربي لعام 2009

## الأزمة: رؤيـــــا للغـــــــد

## 19-20 نيسان/ أبريل 2009

## دبي/ دولة الإمارات العربية المتحدة

---

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – نائب رئيس الدولة- رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي، وبحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم – نائب حاكم دبي، نظّم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع جمعية مصارف الإمارات والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومركز دبي المالي العالمي المؤتمر المصرفي العربي 2009:" **الأزمة رؤيا للغد**" الذي إنعقد في مدينة دبي يومي 19-20 نيسان/أبريل من العام 2009 بمشاركة أكثر من (400) شخصية مصرفية عربية ودولية بينهم وزراء مال وإقتصاد وإستثمار ومحافظو بنوك مركزية وممثلو مصارف ومؤسسات مالية عربية وأجنبية.

وقد تحدث في الجلسة الإفتتاحية كل من الأستاذ عدنان يوسف – رئيس إتحاد المصارف العربية والدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومعالي الأستاذ أحمد حميد الطاير –نائب رئيس جمعية مصارف الإمارات والأستاذ سليمان المزروعي – عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والشيخ صالح عبد الله كامل رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والذين أكدوا على خطورة الأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي هزّت أركان أعتى الكيانات الإقتصادية وعلى مدى إرتباطها بأزمة القطاعات الحقيقية، ما يستدعي تعزيز أجهزة الرقابة والإشراف على قطاعات المال والأعمال ولا سيما لناحية تعميق الشفافية والمساءلة والحوكمة والعمل على الإستثمار في القطاعات الإنتاجية مشددّين على ضرورة تنمية الإستثمارات والتجارة العربية البينية بغية توفير فرص عمل جديدة وواعدة وتأمين الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في مجتمعاتنا.

كما نبّه المتحدثون إلى وجوب إدراك حجم الصعوبات والمخاطر الراهنة، داعين إلى إمكان تحويل التحديات إلى فرص من شأنها وضع الأسس والقواعد للإفادة من الدروس والعبر المترتبة عن إستفحال الأزمة، مع مراعاة الإنخراط المدروس في الإقتصاد الدولي سعياً للتقدم والإزدهار خصوصاً بعدما ثبت أن الأسواق الأكثر إنفتاحاً دون ضوابط سليمة هي الأكثر تضرراً والأكثر تعرضاً للإنتكاسات، مما يستوجب إحداث تغييرات هيكلية عميقة في بنية النظام المالي الدولي وكذلك إعتماد معالجات جادة للحيلولة دون إستمرار حالة الركود الإقتصادي وتراجع حركة التجارة وإنكماش الأسواق وتداعي البورصات، بحيث يمكن النأي ما أمكن بالإقتصادات العربية عن هذه التداعيات المتمادية عن طريق تفعيل دور المؤسسات المعنية، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنشيط الإستثمار في الإقتصادات العينية والحقيقية، وصولاً إلى إرساء قواعد ومبادئ كفيلة بإدارة إقتصاد بلا أزمات، وجديرة بضبط عمل ومسيرة النظام المالي والنقدي بصيغه ومؤسساته المختلفة، بحيث تسوده، على الأمد المتوسط والطويل، منظومة متكاملة من القيم والضوابط الأخلاقية ومن ثم السعي حثيثاً إلى إيجاد بيئة عربية إستثمارية جاذبة للإسراع في إقامة السوق العربية المشتركة.

ثم توالت جلسات عمل المؤتمر التي تركزت محاورها على مضاعفات الأزمة المالية على الإقتصادات المتقدمة والناشئة، ومدى تأثير تراجع أسعار النفط على الإقتصادات العربية مستقبلا، وكذلك على دور المصرفية الإسلامية المتزايد في ظل تحوّل الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية عالمية، وكذلك إيضاً بالنسبة إلى خطط الدول العربية لإحتواء تفاعلات الأزمة وإنعكاساتها على قطاعات العقارات والبورصات والإستثمارات، والتي تطرق إليها عدد وافر من مسؤولي المصارف والخبراء المختصين بشؤون المال والإقتصاد والإستثمار والذين إنتهوا إلى إعتماد التوصيات التالية:

- **أهمية تركيز المصارف والشركات خلال مرحلة الركود الراهنة على البقاء والإستمرار أكثر من إهتمامهم بتحصيل عوائد متدنية على الرساميل وذلك من أجل إستعادة الثقة والطمأنينة في ظل التراجع في أسواق الأسهم والعقارات.**

- **رسم سياسات مالية ونقدية لتحفيز سبل الخروج من الأزمة، وذلك من خلال ضبط النفقات وتحديد سقوف للخسائر، وذلك من أجل إعادة بناء ثروات القطاع الخاص المتآكلة والعودة إلى النمو وسط تراجع الطلب على النفط وتوقع بقاء أسعاره الحالية حتى نهاية العام الجاري.**

- **ضرورة توجيه الإستثمارات نحو البلدان العربية لأن التجارب المتكررة أثبتت أنها أكثر جدوى من الإستثمار في الخارج، ما يستلزم إعتماد منظومة معايير عربية مصرفية وإستثمارية تعبّر عن حقيقة الإقتصادات العربية وإستراتيجياتها وضرورة مشاركتها الفعالة في بناء النظام المالي العالمي الجديد.**

- **ضرورة إعادة النظر في التشريعات المالية العربية التي لم توفر كفاية مناخاً ملائماً للإستثمار المباشر، ما يحد من إنشاء الشركات وبالتالي من إسهاماتها من خلال مبادرات وإبتكارات تعود عليها بالمنافع على ألاّ يكون ذلك على حساب المصلحة الإقصادية للمجتمعات العربية.**

- **تعزيز معايير الحوكمة والرقابة والإفصاح في قطاعات المال والأعمال، حمايةً للودائع والمدخرات بعد فشل سياسات ترك الحرية للأسواق في إدارة أعمالها.**

- **إن تدخّل الحكومات أخيراً، في الإقتصادات الوطنية، هو مؤقت ورهن بتعافي الأسواق تدريجياً وإستعادة البنوك قدراتها على الإقراض نظراً لضعف الضمانات وتراجع أحجام الإصدارات في الصكوك والسندات.**

- **إن دورة الكساد والتراجع الحالية هي هيكلية وليست دورية، كسابقاتها، وبالتالي فليست قصيرة المدى هذه المرة.**

- **إعادة هيكلة الصناعات العربية لمجاراة متطلبات أسواقها المحلية إضافة للصادرات حيث أن الإهتمام بالأسواق المحلية بصورة جيّدة يمكن أن يكون الطريق الأفضل للصادرات دون التأثر السلبي حال تراجع الصادرات لأسباب خارجية.**

- **إن معدلات النمو في الإقتصادات العربية غير النفطية ما زالت تتراوح بين 3% و 4% في مقابل معدلات سالبة في الإقتصادات الكبيرة والمتقدمة، مما يؤشر إلى تأخير الخروج من دوامة الأزمة الطاحنة والمتمادية.**

- **إن النموذج التنموي في الإمارات العربية المتحدة ولا سيّما في دبي ما زال واعداً ومباشراً.**

- **تشجيع البنوك على تسهيل تمويل المشاريع الحقيقية والقطاعات المنتجة من صناعية وزراعية ولا سيّما في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من حجم الطاقات الإنتاجية على حساب المضاربات والعمليات الوهمية والمخاطرات والمجازفات وما شابه.**

- **تعزيز معايير الأخلاقيات الإسلامية التي تسهم في ضبط إدارة المال لأن من أسباب الأزمة الخلفيات الأخلاقية التي تمادت في بناء الإقتصاد الورقي والإفتراضي بدلاً من الإقتصاد العيني والحقيقي.**

- **ضرورة إقامة نظام مالي ونقدي عالمي تشارك في بنائه جميع الأطراف الدولية المعنية على أن يكون أكثر كفاءة وعدالة وتوازناً ومبنياً على الوساطة الإستثمارية بدلاً من الوساطة المالية.**

وختاماً يسعد إتحاد المصارف العربية أن يعرب عن بالغ شكره وإمتنانه لسمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم –نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي على رعايته الكريمة لمؤتمرنا راجين لدولة الإمارات ولإمارة دبي مزيداً من التقدم والإزدهار، والشكر موصول إلى الجهات المتعاونة في تنظيم أعمال المؤتمر وكذلك للمشاركين كافة في فعالياته آملين في الوقت نفسه أن أكبر الدروس المستفادة من إستمرار الأزمة هو بناء هوية إقتصادية ومصرفية ومالية عربية تخولنا المشاركة الفاعلة في بناء قواعد وأسس النظام المالي العالمي الجديد.